DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

العنف الانتخابي في لواء الديوانية 1934-1936م

دراسة في بواعثه و انعكاساته السياسية

احمد ابراهيم محمد مصطفى *

جامعة المثنى/كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/7/31
تاريخ التعديل : 2023/8/06
قبـول النشـر: 2023/8/07
متوفر على النت: 2023/9/28

الكلمات المفتاحية :

العف الانتخابي ، لواء ، بواعثه

الملخص

هدف البحث الى تسليط الاضواء على ظاهرة العنف الانتخابي التي رافقت انتخابات المجالس النيابية ابان العهد الملكي 1921-1958 واختيرت المدة 1934-1936 لانها شهدت احتداماً للعنف الانتخابي في البلاد عامة ولواء الديوانية بشكل خاص بالنظر لتركيبته العشائرية وانخراط المرشحين للانتخابات بتيارات حزبية كانت تتصارع بشكل عنيف لاخذ الحظوة الاكبر من المقاعد النيابية ابان مدة البحث.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمـة:

اهتمت دراسات عديدة بتاريخ العراق السياسي وقدمت تلك الدراسات اشراقات معرفية ردمت فجوات كثيرة في المكتبة التاريخية واسهمت مستجدات الوضع السياسي في العراق بفتح ابواب دراسة جديدة ركزت على ما سكتت عنه الدراسات السابقة وكانت العملية الانتخابية واحدة منها فظهرت دراسات حديثة عنت بتتبع الجذور التاريخية للعملية الانتخابية في العراق وما تعرضت له من مؤثرات وكان العنف الانتخابي واحداً من ابرز تلك المؤثرات؛ لذا انقدحت فكرة هذه الدراسة المعنونة (العنف الانتخابي في لواء الديوانية 1934-1936م دراسة في بواعثه وانعكاساته السياسية) واختير البحث ببعديه الزمكاني لانهما مصداقاً لحالة العنف الانتخابي في العراق بشكل عام اذ شهدت تمردات عشائرية حركت سياسياً وتألف من محاور ثلاثة اهتم الاول بدراسة مفهوم العنف الانتخابي وسلط المحور الثاني الضوء على بواعث العنف الانتخابي في العراق وناقش الثالث انعكاساته السياسية في نفس مدة الدراسة والتي اعتمدت على عديد من وثائق البلاط الملكي غير المنشورة ومنها الملفتان المرقمتان (311/1115) (311/1116) وعنوانهما التمرد والغارات وورد فيهما شرحاً مفصلاً للعمليات العسكرية للعشائر العراقية في الفرات الاوسط ابان الاعوام 1935-1936م وارتكزت الدراسة على كتب وثائقية عديدة منها كتاب العراق في الوثائق البريطانية وكتاب تاريخ الوزارات العراقية لبعد الرزاق الحسني باجزائه الثالث والرابع وكذلك افادت الدراسة الرسائل والاطاريح

*الناشر الرئيسي : E-mail : ahmedalmustapha@mu.edu.iq

الجامعية والكتب والصحف والمجلات التي اغنت الدراسة كل بحسب مجالها وما ورد فيها من معلومات قيمة.

اولاً: العنف الانتخابي دراسة مفاهيمية

حاز مفهوم العنف الانتخابي على اهتمام كبير من لدن المتخصصين في القانون والسياسة ونتج عن ذلك الاهتمام مفاهيم عديدة سعى كل واحد منها الى تقديم وصف جامع مانع للعنف الانتخابي واسفر ذلك السعي الى تعريف العنف الانتخابي على انه أذى أو تهديد بأذى لفرد او افراد أو ممتلكات مشتركة في العملية الانتخابية أو للعملية الانتخابية نفسها أثناء فترة الانتخابات.

ان الباحث في ذلك التعريف يخلص الى ان العنف لا يقتصر على ممارسة الاذى لعناصر الانتخاب بل يمتد الى تهديدها بإيقاع أذى بمعنى انه قد يكون ترهيباً او تهديداً ووعيداً شفهيا وربما يزداد حدة الى العنف الجسدي الحقيقي ابتغاء التأثير على سلوك الناخبين والمرشحين للانتخابات بطريقة تحقق نوايا المُعَنِف لكسب المعركة الانتخابية على حساب الطرف المُعَنَف.

ثانياً: بواعث العنف الانتخابي في لواء الديوانية 1934-1936

ان العنف الانتخابي متوافق مع ظروف سياسية ما ان مرت بها دولة حتى صارت عرضة لحدوث عنف انتخابي فيها ويمكن تلخيص تلك الظروف وفقاً للاتي[1]:

1. الدول التي تتخلص من نظام حكم الحزب الواحد وتنتقل الى حكم الاحزاب المتعددة وما ان تدخل تلك الاحزاب في تجاذبات سياسية حتى تتوفر بيئة خصبة يمسي فيها العنف الانتخابي متوقعاً.

2. الدول حديثة العهد بالنظام الديمقراطي وتسعى لترسيخ مفاهيمه وتدعيم ممارساته اذ تبقى عرضة للتحديات التي تهدف الى قراءة مدى قدرة ذلك النظام السياسي على الصمود امام الهزات والتحديات المختلفة.

3. المجتمعات التي نهضت على ركام الحروب وتسعى الى تحقيق السلام وغالباً ما تجد في الانتخابات وسيلة لذلك ولما كانت تلك المجتمعات لا زالت تعاني من فجوات وتصدعات تبقى عرضة للصراعات التي تصعب عملية القيام بانتخابات سلمية ومستقرة.

4. القرارات المصيرية التي تلجأ فيها الدول الى الاستفتاء الشعبي ابتغاء المصادقة على اتفاقيات السلام أو تدعيم سيادة أحد الأحزاب السياسية وذلك الامر يخلق ردة فعل من الاحزاب المعارضة التي تستغل جماهيرها لاحداث ارباك في نتائج الاستفتاء مما يضعف من قيمته وفاعليته.

انطبقت النقاط اعلاه على اوضاع العراق السياسية بدرجات متفاوتة؛ لان قيام الحكم الملكي فيه عام 1921م فتح الباب واسعاً امام التعددية الحزبية، وانكبت تلك الاحزاب تنافس بعضها بعضاً؛ لزيادة مقاعدها النيابية، ولما كانت التجربة الديمقراطية حديثة على المجتمع العراقي واحزاب السلطة؛ صار العنف الانتخابي امراً مفروغاً منه، ويبدو ان المشرع العراقي سعى جاهداً لتجفيف بواعث العنف الانتخابي في البلاد اذ كفل القانون العراقي الاساس لعام 1925م حقوق الشعب العراقي بالتساوي دون تمييز عقائدي او ديني او لغوي؛ ونصت المادة السادسة منه على **"أن لا فرق بين العر اقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة"**، وعد ذلك النص تأسيساً قويماً لدولة حديثة احتضنت خليطاً اجتماعياً موزائيكياً، ولاسيما ان ذلك التأسيس - النظري – فتح الباب تشريعياً امام شرائح المجتمع - باختلافها العقدي – للانخراط والمشاركة نسبياً في التجربة السياسية الحديثة آنذاك؛ مما زاد في لحمتها اجتماعياً، وهنا يطفو على سطح البحث تساؤل مركزي مفاده: هل حرصت الحكومات العراقية منذ عام 1925م على تطبيق عملي دقيق لذلك الالزام الدستوري؟

ان اماطة اللثام عن سياسة تلك الحكومات تجاه فئات الشعب عكست حالة من التمييز على مختلف الاصعدة ولاسيما

DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650

السياسية منها، ووصل ذلك التمييز حد القمع والاقصاء والتشويه لفئات اجتماعية ابتغاء تمكين اخرى... فمثلاً فاز في الانتخابات النيابية عن لواء الديوانية عديد من الشخصيات من خارج اللواء وكانوا بالمطلق غير منتمين الى تركيبته الاجتماعية؛ وليس لذلك الامر تفسيراً الا ان العناصر التي حظت بكرسيٍ نيابي عن اللواء لم تحتل ذلك المنصب الا بتزييفٍ او تشويه لإرادة الناخبين في اللواء[2]؛ لان الديوانية والوية الفرات الاوسط الاخرى ونظراً لتركيبتهن العشائرية ومكونهن المذهبي كنَّ مغلقاتٍ على المرشحين من أهاليهن، ويعد امراً عسيراً ان يرتقي اي مرشح من خارج اللواء - ومنتمي إلى مكون مختلف - كرسياً نيابياً عنهن[3] ولعل تلك الامور ونظيراتها... خلقت شرخاً اجتماعياً وعته المرجعية الدينية في النجف الاشرف آنذاك؛ فإنبرت منذ عام 1935م مدافعة عن حقوق فئات اجتماعية سحقتها دوائر السياسة المنغلقة –الى حد كبير - عقائدياً، وشرعت في احتضان الفئات التي عانت من التهميش والاقصاء؛ لموازنة كفتها مع اخوانهم في الوطن، وصدر اثر ذلك –بمباركة ومساهمة المرجعية الدينية- ما عرف تأريخياً بميثاق النجف عام 1935م، وهنا ينقدح سؤالاً اخراً مفاده: ما الظروف الدقيقة التي ادت الى اصدار الميثاق؟ ومن اصدره؟ وهل كان موقف المرجعية الدينية موحداً تجاهه؟ وكيف تلقفته فئات الشعب المهمشة والمتمكنة على حد سواء؟ وما موقف المؤرخين منه؟

كان اغلب شيوخ العشائر الذين لجأوا الى المرجعية الدينية في النجف الاشرف من الذين رغدوا اعواماً في كنف السلطة، وجربوا لذة الزعامة السياسية، واعتادوا عليها بوصفها مرادفاً لزعامتهم الاجتماعية؛ فبعد ان كانوا محليين صاروا واجهات سياسية بحكم عملهم النيابي، بيد ان العام 1934م حمل معه تبدلاً في ميزان القوى السياسية داخل البلاد؛ اذ فتحت ابواب السلطة لزعماء جدد، وهؤلاء كونوا انصاراً عشائريين؛ فانتشلوا من هامشية التأثير الى مركزيته، وبذلك تبادل الساسة الادوار؛ فصار حاكم الامس معارضاً، وبات المعارض حاكماً، ولتبيان ذلك لا بأس ان نضرب مثالاً عن الزعامات العشائرية في لواء الديوانية؛ لأنه ابان المدة 1934-1935م كان مركزاً للأحداث السياسية، ومسوغاً رئيساً حرك المرجعية الدينية لنزع فتيل ازمة كادت ان تصيب السلم المجتمعي في العراق بمقتل.

استغلت احزاب المعارضة عشائر لواء الديوانية؛ بحكم العلاقة السياسية التي ارتبطت بها زعاماتهم مع مشايخ تلك العشائر؛ فعندما عمّت بغداد حالة استياء شعبي تجاه قانون رسوم البلديات الذي خلقته الوزارة السعيدية الأولى (23 آذار 1930ـ19 تشرين الأول 1931م)[4]، ومرره مجلسها النيابي، وسعت الأحزاب المعارضة ولاسيما حزب الإخاء الوطني لاستغلال ذلك الاستياء فأججته وجعلته يمتد في رقعته - بعد رفع سقفه - ليصل حد الإضراب العام[5]، وفتحت في وجه السلطة جبهات عديدة، منها من رفع راية المعارضة السياسية السلمية، وبالغ الاخر عندما حولها الى عسكرية؛ لذا نلحظ –على سبيل الذكر لا الحصر- اهتمام السلطة في تفكيك معارضة عشائر لواء الديوانية اكثر من اهتمامها في وئد فتنة المعارضة في لواء بغداد، ولاسيما ان الحزب المعارض كان له من الأدوات في لواء مثل الديوانية ما يكفل له نقل الهيجان من بغداد إليها، وذلك ما كان عندما اضرب أصحاب المحلات في أقضية الديوانية عن العمل، وتهيأت العشائر للتمرد، اثر اقتناعها ان القانون موجه ضدها، وشاع بين ابنائها – بفعل مناصري حزب الاخاء في اللواء- **"ان الحكومة ستبلغ حداً تأخذ فيه ضريبة من المتزوجين بأكثر من امرأة واحدة"**! [6]، وبالنظر لبساطة تفكير المجتمع في اللواء، وهالة التقديس التي احاطت من اشاع تلك الامور من شيوخ عشائر ووجهاء، لا غرو ان نلحظ تصديقاً سريعاً، وانخراطاً ذريعاً في تلك المماحكات.

سعت متصرفية لواء الديوانية الى احتواء الازمة، والتقت بالشيوخ المحركين لها وهدأتهم بالوعود والعهود، ويبدو ان شيوخ العشائر المعارضين ادركوا ان اجراءات متصرفية اللواء كانت فردية وغير مدعومة من السلطة؛ لان مزاحم الباجه جي[7] كان

DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650

ميالاً لاستعمال القوة تجاههم، متهماً قادتهم بالابتعاد عن الموضوعية، وتغليب المصلحة الشخصية والعداء الشخصي له وللحكومة على المصلحة الوطنية[8]، بمعنى ان السلطة واجهت معارضيها (بالتسقيط) اكثر من ممارستها سياسة احتواء تخفف من احتقان الازمة، وتفتتها تدريجياً.

لم تمنع المواقف المبنية على عداء شخصي اشتراك الخصوم في وزارة واحدة حتى ان كان اشتراكهم على مضض فرشيد عالي الكيلاني اضطر عندما شكل وزارته الأولى في(20 آذار 1933-9 أيلول 1933م) إلى إشراك نوري السعيد - الذي أسهم هو وحزبه في معارضته وتحريك الأمة ضده فيما مضى – وزيراً للخارجية (20 اذار 1933- 19 شباط 1934م)[9]، ويبدو أن أدوات حزب الإخاء من نواب كانوا مضطرين لإيجاد التبريرات لتلك السياسات المتناقضة؛ فلما طرح موضوع اشتراك نوري السعيد في الوزارة الكيلانية الأولى، دافع النائب عبد الواحد سكر عن قادة حزبه، وادعى ان رجال الوزارة الحالية **"يقدمون المصلحة العامة على الخاصة"**[10]، ولما تسنم علي جودت الأيوبي[11] (27 آب 1934-27 شباط 1935م) وزارته الأولى وحل مجلس النواب؛ أسفرت الانتخابات الجديدة عن إبعاد اغلب الرؤساء العشائريين الذين اعتادوا على الفوز في الانتخابات النيابية عن لواء الديوانية؛ فإنهز الساسة المعارضون حداثة الحكومة المشكلة، وداوموا على عقد اجتماعات في منازلهم عرفت تأريخياً (بمؤتمرات الصليخ)[12]؛ ابتغاء حث شيوخ العشائر على معارضة وزارة الأيوبي، فألف هؤلاء بالتعاون مع بعض الأعيان جبهة معارضة لحكومة الأيوبي ضمت - على سبيل الذكر لا الحصر - محسن أبو طبيخ وعلوان الياسري والشيوخ سلمان العبطان وعبد الواحد السكر وتكليف المبدر وشعلان العطية وسعدون الرسن وفريق المزهر الفرعون[13]، واتفقوا على مطالبهم التي رفعوها إلى الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ليعرضها على الملك وحكومته؛ فبادر الأخير إلى عقد مؤتمر بداره في11 كانون الثاني 1935م رفعت بعده مطالب رؤساء العشائر التي ايدها الشيخ إلى الملك ورئيسي مجلس الأعيان والنواب[14].

ولد الشيخ كاشف الغطاء في النجف الاشرف عام 1876م من أسرة عرفت بالتقوى والصلاح والتوجه الديني والعلمي، وانكفأ منذ بداية حياته على القراءة والاطلاع على العلوم، وتتلمذ على أيدي أساتذة كبار[15]، ودرس على يده طلاب كثر[16]، له من المؤلفات المطبوعة وغير المطبوعة الكثير ولعل أشهرها المراجعات الريحانية، والدعوة الإسلامية، وكتاب في السياسة والحكمة، واصل الشيعة وأصولها، وكتاب السياسة الحسينية، وعندما نشبت الثورة الدستورية عام 1908م وقف الى جانب جماعة المستبدة الذين كان استاذه السيد كاظم الطباطبائي يقودهم، وعد من اشد الرافضين للاحتلال البريطاني للعراق، واسهم في قيادة المتطوعين العراقيين في منطقة الحويزة عام1915م[17]، ويتضح من التجذير التأريخي لسيرة الشيخ كاشف الغطاء انه شخصية راديكالية مهتمة بالسياسة ولها نظرية في ذلك وترفض تأطير القانون للشريعة وترى بالاخيرة منهجاً وسلوكاً لا يعوز ما دونه؛ لذا لا غرو ان يكون عراباً لانصاف مناطق الفرات الاوسط انتخابياً – شرعياً من وجهة نظره - عام 1935، وكان بمعيته عديد من شيوخ العشائر في منطقة الفرات الاوسط الذين امضوا على الوثيقة التي باركها الشيخ، ولم يكن ذلك الميثاق وليد صدفته؛ اذ سبقته ارهاصات عديدة كاتب فيها شيوخ العشائر الشيخ كاشف الغطاء شاكين له تعسف السلطة واضطهادها لهم وتهميشهم، وعزوا ذلك الى نهجها الطائفي، وسياسة (الكيل بمكيالين) التي انتهجت، مما دفعه لمطالبة نواب الشيعة الذين فازوا بمقاعد نيابية بأساليب غير نزيهة بالاستقالة "حتى تأتيهم النيابة الصحيحة بانتخاب الشعب لهم لا بتعيين الحكومة"، وعندما سافر محمد جعفر أبو التمن موفداً من الحكومة إلى كربلاء والنجف لحمل الشيخ كاشف الغطاء على تخفيف تلك المطالب، ووجوب مهادنة الحكومة حتى تشرع في الإصلاح المنشود؛ لم يوافق الاخير واصر على التمسك بمطالبه[18].

DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650

انقسم رجال الدين الشيعة تجاه ميثاق النجف عام 1935، إلى مواقف عديدة يمكن تلخيصها باتجاهات ثلاثة الاول كان مؤيداً له والثاني عارضه وفضل الثالث التزام الصمت ولم يبد موقفاً منه بدعوى الحرص على الوحدة الوطنية وحتى لا يقعوا في شبهة التحريض على الطائفية، وهنا تنقدح تساؤلات ملحة مفادها: هل بادر الشيخ كاشف الغطاء لتنبيه السلطة في العراق الى مغبة سياستها المتطرفة قبل اصدار الميثاق ام انه تسرع في اصداره قبل تنبيهها؟ ومن هم اصحاب تلك الرسائل وما اوضاعهم العامة ابان كتابتها؟ ولماذا فسروا سياسة الاضطهاد والتهميش التي اتبعتها السلطة بتفسير طائفي دون سواه من التفسيرات الموضوعية؟

كان التساؤل الاول واحداً من الاستفهامات التي طرحت على الشيخ كاشف الغطاء في حينها ورد عليه قائلاً:

"... بدأ التذمر والاستياء من أهل المدن والقرى والأرياف، وتواردت علينا الكتب والرسل شاكين من سوء معاملة رجال الإدارة والموظفين من الاحتقار، والسب والإهانة، والإجحاف في الضرائب، واستعمال الشدة في استيفائها، وسجن بعض الشباب، وتم تعذيبهم بالضروب القاسية، بتهمة أنهم يشتغلون بأعمال الطائفية، اتفق خلال ذلك زيارة الملك غازي إلى النجف، فاجتمعنا به برهة، وخلونا بعدها بالأيوبي، فبذلنا له النصائح وأنذرناه، حتى طلبنا منه إطلاق أولئك الشباب المعذب على تهم لا أصل لها، فوعد وما وفى بشيء، وبقي الحال على ذلك المنوال أو أشد"[19]

يتضح من النص السابق ان الشيخ كاشف الغطاء قدم نصائحه للسلطة ممثلة بالملك ورئيس حكومته انذاك[20] وبين لهم مغبة الاستمرار على نهجهم ثم انذرهم باحتمالية هيجان مكون اجتماعي دون سواه مما ينذر بتحول التبرم من احتكاك بين شريحة اجتماعية وسلطة الى مواجهة دموية بين شرائح اجتماعية في بلد واحد وكان على رجال السلطة ان يتعاطوا مع ذلك التنبيه وما تبعه من تقريع بشكل جدي لكن هل يحتمل ان الشيخ كاشف الغطاء تأثر برسائل صادرة من اشخاص سعوا الى دس السم بالعسل وقدموا صورة مغلوطة عن توجهات السلطة مستغلين ثقل الشيخ الديني؟ للاجابة على ذلك السؤال ينبغي العودة الى سؤال سابق عن ماهية اصحاب تلك الرسائل واوضاعهم ابان كتابتها ولاسيما انهم استدلوا على اجحاف السلطة وتمييزها لشرائح اجتماعية على حسابهم بالضرائب المفروضة عليهم واساليب جبايتها منهم.

لم ينتظر رؤساء العشائر المعارضون رد الحكومة بل سارع عبد الواحد الحاج سكر إلى تحشيد عشيرته والسيطرة على قضاء أبي صخير وسيطرت عشائر الاكرع على معظم الدغارة، وفشلت الوساطات الحكومية في تخفيف وطأة الأحداث باللواء[21]، من جانب آخر لم تقابل تلك التحركات بتأييد جميع عشائر الفرات الاوسط؛ ففي الديوانية مثلاً نظم بعضهم جهة مؤيدة للأيوبي تزعمها الشيخ رايح العطية وداخل الشعلان ومرزوك العواد وكانوا من الفائزين في الانتخابات الأخيرة[22]، وسعى الشيخ كاشف الغطاء الى ردم الفجوة التي احدثتها الازمة وعقد اجتماعاً في داره لسماع مطالب المتخاصمين، وكانت قد تلخصت دعوات المؤيدين للحكومة منهم بإجبار خصوم الحكومة على الاستقالة من مجلس الأعيان مشيرين إلى علوان الياسري ومحسن أبو طبيخ، لكن انصار الحكومة لم يكونوا بنفس قوة التأثير التي امتلكها اقرانهم من المعارضين لها؛ لذا استطاعوا إسقاط وزارة الأيوبي ومن بعده وزارة المدفعي الثالثة (4 آذار 1935ـ17 آذار 1935م)[23]؛ فنزعوا وجه العنف الانتخابي الذي ارتدوه حزناً على مقاعدهم النيابية، واستأنسوا بنصرة الحكومة الجديدة التي تتناغم مع مصالحهم، واسهمت في ايصالهم لاهدافهم السياسية، وباتوا يكسبون انصاراً جدداً لضمان تدعيم الحكومة الهاشمية الثانية[24] (17 اذار 1935-29 تشرين الاول 1936م)[25].

انقسمت الزعامات العشائرية - التي شعرت انها قاب قوسين من خسارة مصالحها السياسية – في موقفها تجاه الوزارة

DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650

الهاشمية الثانية، فمثلاً استعد كلاً من مرزوك العواد و رايح العطية وشعلان السلمان الظاهر وخوام العبد العباس للعصيان والتمرد[26]، بالمقابل كان داخل الشعلان وصلال الفاضل الموح اكثر كياسة من اقرانهم، والتجأوا الى الشيخ كاشف الغطاء ابتغاء قطع الطريق امام الردود العنيفة، والتواصل مع الخصوم بوساطة دينية لتقريب وجهات النظر، ووعدوا الشيخ انهم معنيين بتقريب وجهات النظر بين دعاة العنف والحكومة، ويبدو ان الشعلان والموح لم يكونوا مدركين للسب العميق الذي دفع اقرانهم الى اعتماد نهج المعارضة العنيفة؛ فذلك النهج اقوى تأثيراً من النهج الدبلوماسي المرتكز على الحوار وتقريب وجات النظر، ناهيك عن سرعة الاستجابة اليه من لدن الحكومة؛ لذا اصر الشيخ رايح العطية ومرزوك العواد وخوام العبد العباس على عدم الجلوس مع السلطة في طاولة واحدة للحوار، اما الاخيرة فعانت بعيد خسارتها ودَّهم من هجمات عشائرهم على مؤسساتها في الديوانية[27]، اما داخل الشعلان فادرك ان ما يبتغيه بات مستحيلاً؛ لذا انخرط مع انصار الحكومة العشائريين، وواظب على حضور اجتماعاتهم[28].

ارسل الشيخ خوام العبد العباس برقيات أبدى بها معارضته للوزارة الهاشمية الثانية، وتوعدها بالمقاومة واتهمها بالتحزب والميل الى طرف على حساب الطرف الاخر[29]، وعندما لم يجد اذناً صاغية؛ اعلن عن تمرده الذي امتد عشر ايام من 7 ايار 1935 إلى 17 ايار من العام نفسه، ولم تتمكن القوات العسكرية من اخماده الا بعد ان أظهرت قسوة وعنفاً شديدين؛ اذ احتلت قضاء الرميثة، واسرت الشيخ خوام العبد العباس بعد ان اصيب بطلق ناري وقتل أخيه[30]، وهنا يطفو على سطح البحث تساؤل مهم هل كانت المصلحة السياسية سبباً وحيداً للتمرد ام توجد اسباب اخرى؟ ان تتبع نشاط الحكومة الخدمي في الرميثة يعكس حالة من الظلم الحكومي والتقصير الاداري والامني وكان لتلك الامور اثر في تحريك العشائر[31].

ثالثاً: الانعكاسات السياسية للعنف الانتخابي في لواء الديوانية 1934-1936م

تمكنت الحكومة من اخماد التمرد، وراح النواب الذين هدد التمرد مقاعدهم النيابية، يمتدحون الحكومة، وكان عبد الواحد السكر وفريق المزهر الفرعون على رأسهم[32]، بالمقابل تأججت نار التمرد في الرميثة مرة اخرى عندما هاجمت عشائر الظوالم والأعاجيب وبني عارض في21 نيسان 1936م القطار الذي يمر بجوار أراضيها[33].

استعملت الحكومة اسلوب ردع عنيف مع عشائر الرميثة حتى ان قائد القوات العسكرية الفريق بكر صدقي[34] الذي كلف بإخماد التمرد، اصدر اوامراً بقتل الأسرى وحرق المزارع[35]؛ مما دفع الشيخ شعلان العطيه ونفر من رؤساء عشائر الاكرع إلى رفع برقية للملك طالبوا فيها سحب القوات العسكرية من الرميثة، وايقاف نزيف الدم فيها، وكانت عشائر الرميثة قد استنجدت بالشيخ شعلان العطية؛ مستغلة قربه من رجال السلطة بيد ان الاخير تأخر في نجدتهم، بالمقابل اخلفت السلطة بوعودها للعطيه وشعر انه كان اداة لها لتصفية الخصوم[36]؛ فتمرد عليها لتتوجه قطعات الجيش المنتشية بنصرها في الرميثة الى الدغارة معقل الشيخ شعلان العطيه، وحدثت مناوشات بينها وبين المتمردين، وسرعان ما كشفت المعارك عن انكسار المتمردين، وانسحب الشيخ شعلان العطيه من ارض المواجهة بعد ان قتل ابنه وأخيه، وفي خضم ذلك تدخل الشيخ مظهر الصكب، وطالب الحكومة بالرأفة بالمتمردين وتخفيف الأحكام التي وعدت الحكومة باصدارها بحق الشيخ شعلان العطيه؛ فاستجابت الحكومة، وسلم العطيه نفسه للحكومة في 22 حزيران 1936م، وجرت محاكمة له، وصدر بحقه حكماً بالاعدام بيد انه خفف بتدخل حكومي الى الإقامة الجبرية فنقل إلى الرمادي التي بقي فيها مدة، وسفر بعدها الى عنه[37]، وفي العام نفسه عثرت متصرفية لواء الديوانية على مناشير دعت إلى حل مجلس النواب الذي "لا يمثل غير أهواء نفر مستغل لا يعرفنا"، ولم

DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650

تبادر الحكومة إلى معالجة أسباب التبرم لدى العامة بقدر إسراعها في تقييد الحريات وفرض رقابة مشددة على اللواء من خلال بث العيون[38]، لتعم أصوات المستائين الطاعنين بالانتخابات والمطالبين بحل المجلس النيابي في عموم البلاد[39].

تراوحت نسبة نواب لواء الديوانية في الدورات الانتخابية بين 9,25 ـ 12,03 من العدد الكلي للنواب، ولم تنعكس الزيادة التي أدخلت على أعداد النواب الكلي منذ الدورة الانتخابية السادسة بشكل ايجابي على نسبة تمثيل نواب لواء الديوانية في مجلس النواب 1925ـ1946م، إلا أن هذه النسبة ارتفعت منذ الدورة الانتخابية السابعة لتنخفض مرة أخرى في العاشرة، ولكن مطاليب عشائر الفرات الأوسط في 11/كانون الثاني/1935م والتي أكدت على تركيبة ممثلي ألويتهم في المجلس النيابي، ودعت إلى "اعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة"[40]، آتت أكلها ابتداء من الدورة الانتخابية السادسة، فمنذ ذلك الحين بدأت نسبة نواب العشائر ترتفع على حساب النواب من خارج اللواء والذين كان معظمهم من حملت الشهادات العليّا عكس نظرائهم العشائريين الذين افتقر معظمهم لتلك المقومات، وبالتالي كان من الطبيعي أن يتغير اتجاه وطبيعة حركة المكون النيابي الممثل للواء باختلاف مقوماته الثقافية ومستوياته الاجتماعية والاقتصادية[41].

الخاتمة

خلصنا من البحث بعديد من النتائج ومفادها:

1. كان العراق بيئة ملائمة لشيوع ظاهرة العنف الانتخابي؛ لان طبيعة النظام السياسي الجديد والصراع الحزبي ودخول العشائر في المعترك الانتخابي كلها عوامل حفزت على العنف ابان عملية الانتخاب.

2. تأثر موقف المرجعية بحالة الدوغمائية السياسية التي حركت بوصلة خطابها وعلى ان غايتها الاساس كانت انصاف فئة همشت في العملية الانتخابية الا انه عد مدخلاً –نظراً لاستغلاله سياسياً - لنمو العنف الانتخابي في البلاد.

3. كانت مناطق الفرات الاوسط ولاسيما لواء الديوانية اكثر مناطق البلاد تأثراً بالعنف الانتخابي نظراً لتركيبتها العشائرية وتوزع تلك التركيبة –تأييداً- على الاتجاهات السياسية المتصارعة.

هوامش البحث

1() الامم المتحدة، منع العنف المتصل بالانتخابات ولتخفيف من اثاره، (نيويورك: قسم الشؤون السياسية، 2016)، ص ص4-5، ص ص20-21.

2() عانت العملية الانتخابية في البلاد من تدخل السلطة، واسهم التدخل - غير الشرعي - في تزييف ارادة الناخبين، وكان لواء الديوانية واحداً من الالوية التي عدت ميداناً لتزييف ارادة الناخب وساعد في ذلك عوامل عديدة منها: عدم اكتراث الناخبين في اللواء بالعملية الانتخابية وما تؤول اليه، وميول بعض شيوخ العشائر السياسية وانقسامهم على انفسهم وفق تلك الميول، وبعد اللواء عن مركز القرار السياسي، وطبيعة الاداريين الذين اشتغلوا فيه ومدى نزاهتهم وتأثرهم باملاءات السلطة. للتفاصيل ينظر، احمد ابراهيم محمد الظفيري، نواب لواء الديوانية واثرهم في مجلس النواب العراقي 1925-1946، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية الاداب، 2012م)، ص ص31-54.

3() سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي1922ـ1936م، (بغداد: مطبعة العاني،1975م)، ج2، ص168؛ عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام، (د.م،1991م)، ص ص115ـ116.

4() عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط5، (بيروت: مطبعة دار الكتب،1978م)، ج3، ص5؛ عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932م، ط2، (بغداد: مطبعة الاديب،1988م)، ص ص191ـ192.

5() عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ص147ـ148.

6()د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1113، عنوان الملفة: الحوادث والوقائع المتفرقة في الفرات1931م ، كتاب متصرفية لواء الديوانية السري المؤرخ في 14/كانون الأول/1931م إلى رئاسة الديوان الملكي، و1، ص ص1ـ3؛ سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص143.

(7) ولد عام 1890م وانخرط بكلية الحقوق في استانبول عام 1908م ولم يكمل الدراسة هناك اذ اتمها في كلية الحقوق ببغداد عام 1910م، وعمل في

DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650

مهنة التدريس ثم الصحافة واصدر جريدة عرفت باسم النهضة الأسبوعية واشتغل مترجما لقوات الاحتلال البريطانية، انتخب عضوا في المجلس التأسيسي ونائبا لمرات عديدة عن لواء الحلة وأصبح وزيرا للمواصلات والأشغال مرات عديدة ووزيرا للداخلية والخارجية، واصبح ممثلا للعراق في لندن ووزيرا مفوضا في روما ثم باريس، وكان ضمن الوفد العراقي المفاوض لتعديل معاهدة1926م، واعترض على المعاهدة العراقية البريطانية عام 1930م، وميوله قومية وله خدمات بهذا الاتجاه منذ عهد الدولة العثمانية ومرورا بمواقفه تجاه القضية الفلسطينية، انضم إلى حزب الشعب ثم الحزب الوطني، اختلت حياته السياسية على اثر اتهامه بنشر رسائل سرية طعنت بالملك وعائلة أمين العاصمة محمود صبحي الدفتري، ترأس الحكومة (26/حزيران/1948ـ6/كانون الثاني/1949م)، توفي عام1982م. للتفاصيل ينظر: فهد مسلم الفجر، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية1890ـ1933م، (بيروت: الدار العربية للموسوعات،2004م)؛ خليل إبراهيم الاعسم، دبلوماسيون عراقيون دراسة في الفن الدبلوماسي، (النجف الاشرف: مطبعة الرائد، د.ت)، ص ص7ـ52.

8()م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة1931م، الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ 19/تشرين الثاني/1931م، ص ص40ـ41، ص46.

9() عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص234، ص236.

(10) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933م، الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 27/آذار/1933م، ص39.

11() ولد بالموصل عام1886م، وانخرط في المدرسة الحربية العثمانية وتخرج منها ضابطا وقاتل البريطانيين عام1915م في الشعيبة، وكان احد اعضاء جمعية العهد العراقي 1919م، واضحى حاكماً عسكرياً في حلب عام 1920م، ورجع إلى العراق في حزيران/1921م مع الأمير فيصل، وأصبح متصرفاً لألوية الحلة 1921م وكربلاء في كانون الثاني/1923م والمنتفق ابان ايار/1923م وديالى في 1924م والبصرة، وتسنم رئاسة الوزراء مرات ثلاث كانت الثانية (10/ كانون الأول /1949ـ5/شباط/1950م)والثالثة(20/حزيران/1957ـ14/كانون الأول/1957م)،وعين وزيرا للداخلية ووزيرا للمالية مرات عديدة، وأصبح رئيسا للديوان الملكي1933م ورئيسا لمجلس النواب في 1935م، توفي في بيروت عام 1968م ودفن فيها. العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936م، اختيار وترجمة وتحرير: نجدة فتحي صفوة، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي،1983م)، ص58؛ احمد فوزي، حكايات سياسية وصحفية اثني عشر رئيس وزراء في العهد الملكي، (بغداد: دار الجاحظ، 1984م)، ص206.

12() تسمية اطلقت على الاجتماعات التي عقدت في دور حكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني بمنطقة الصليخ في بغداد، واعتاد الزعماء السياسيين المعارضين لوزارات المدفعي والأيوبي على حضورها، وانتهت بتوقيع وثيقة عمل عرفت (بالكتاب المقدس) واهم بنودها رفض اي منصب سياسي وعدم الانخراط فيه إلا بعد اخذ موافقة كافة الموقعين، وعدت الاجتماعات بوابة لكتابة الاحتجاجات والعرائض التي وزعت في مناطق الفرات الأوسط وتكفل، وامست دور سليمان والكيلاني موئلاً لوفود العشائر المعارضة للحكومة لغرض تنظيم تحركاتها، والتي تحولت بدفع من الساسة إلى تمردات مسلحة ابرزها التي قادها عبد الواحد سكر وشعلان العطية. احمد كامل أبو طبيخ، السيد محسن أبو طبيخ سيرة وتاريخ، (النجف الاشرف: مطبعة الزمان،1999م).، ص ص80ـ84؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق1908ـ1945، ط2، (بغداد: دار الحرية،1980م)، ص ص380ـ390.

13() حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، (بغداد: مطبعة سومر،1990م)، ص ص46ـ48.

14() للتفاصيل ينظر ملحق رقم (1).

15() أمثال السيد كاظم الطباطبائي ومحمد باقر الاصفهاني وعلي الخاقاني وعلي النجفي

(16) أمثال باقر شريف القريشي ومحمد جعفر الكرباسي

(17) وكان موقفه ايجابياً من (حركة مايس عام 1941م)، وساند انتفاضة الشعب عام 1948م، كما ناصر القضية الفلسطينية بوصفها بلاد إسلامية وعربية وقضية انسانية، توفي في ايران بتاريخ 19 تموز 1954م على اثر مرض التهاب المثانة. للتفاصيل ينظر: حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، (النجف الاشرف: معهد العلمين للدراسات العليا،2007م).

(18) عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص 173.

(19)حيدر نزار عطية السيد سلمان، المصدر السابق، ص 147.

20() كان رئيس الحكومة انذاك علي جودة الايوبي الذي تسنم منصبه للمدة من (27 اب 1934- 4 اذار 1935). للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص248.

(21)العراق في الوثائق البريطانية1936م، ص ص114ـ115.

DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650

22() م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1934م، الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ 17/كانون الثاني/1935م، ص ص25ـ26.

23() عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص ص54ـ57، ص65.

24() د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1115، عنوان الملفة التمرد والغارات، كتاب متصرفية لواء الديوانية المرقم586في28/آذار/1935م إلى وزارة الداخلية بخصوص التقرير اليومي عن حالة اللواء، و14، ص ص45ـ46.

25() عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص 66- 82.

26() د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1115، المصدر السابق، كتاب قائممقامية قضاء الشامية السري والمرقم184في18/آذار/1935م المرسل إلى متصرفية لواء الديوانية بخصوص رؤساء العشائر المعارضين للحكومة، و37، ص ص105ـ106.

27()المصدر نفسه، كتاب متصرفية لواء الديوانية المرقم486في16/آذار/1935م إلى وزارة الداخلية بخصوص موقف اللواء، و66، ص184؛ المصدر نفسه، التقرير السري المرقم717في18/نيسان/1935م المرسل إلى وزارة الداخلية حول حالة اللواء، و50، ص68؛ المصدر نفسه، كتاب متصرفية لواء الديوانية المرقم835في9/مايس/1935م إلى وزارة الداخلية بخصوص موقف اللواء، و27، ص ص40ـ41.

(28) للتفاصيل ينظر د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1115، المصدر السابق، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد السري والمرقم1120في2/نيسان/1935م المرسل إلى متصرفية لواء بغداد بخصوص وصول رؤساء عشائر الفرات الأوسط إلى الكاظمية، و4، ص14.

29() د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1116، عنوان الملفة التمرد والغارات1935م، برقية الشيخ خوام العبد العباس المرقمة56في21/آذار/1935م إلى رئاسة الديوان الملكي بخصوص تسنم ياسين الهاشمي رئاسة الوزارة الجديدة، و14، ص10.

30() العراق في الوثائق البريطانية1936م، ص ص116ـ117، ص ص155ـ156؛ صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة 1936م في العراق ممهداته وأحداثه ونتائجه، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب،1973م)، ص ص70ـ71.

31() عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص ص114ـ117، ص ص121ـ122.

32() م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1935م، الجلسة التاسعة عشر المنعقدة بتاريخ 12/كانون الثاني/1936م، ص262؛ المصدر نفسه، الجلسة العشرون المنعقدة بتاريخ 14/كانون الثاني/1936م، ص279.

33() للتفاصيل ينظر: العراق في الوثائق البريطانية1936م، ص189؛ علي إبراهيم محمد الظفيري، السماوة1921ـ1945م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية الآداب،2010م)، ص ص143ـ146.

34() ولد في عام 1890م، وانخرط في المدارس النظامية واكمل دراسته العليا في الكلية العسكرية في استانبول وتخرج منها برتبة ملازم عام1908م، عرف بالقوة والفطنة والجود وميله للانتقام، وصف بميله للفسق والفجور وشرب الخمر، وأتقن لغات عديدة منها الانكليزية والفرنسية والالمانية ودرس في كلية الأركان البريطانية، والف كراسين في الشؤون العسكرية، وطبق سياسة دكتاتورية بعيد الانقلاب وسعى إلى تقليد تجربة أتاتورك ورضا شاه في العراق. للتفاصيل ينظر: احمد ناجي الغريري، وزارة حكمت سليمان الانقلابية عام1936م في الوثائق البريطانية، (النجف الاشرف: مطبعة الفلاح،2002م)، ص ص7ـ10.

(35) إبراهيم الراوي، ذكريات من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث، ط2، (بيروت: دار الكتب، 1978م)، ص ص165ـ166.

36() عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص ص191ـ192، ص ص197ـ198، ص ص204ـ205.

37() العراق في الوثائق البريطانية1936م، ص ص211ـ214؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص ص200ـ201.

38() سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي1922ـ1936م، (بغداد: مطبعة العاني،1975م)، ج2، ص ص212ـ213.

39() ((الاستقلال))، الاعداد2963، 2965في 5، 8/آب/1937م.

40() م.ع.ع، ((شعبة المخطوطات)): رقم الملفة1566، المصدر السابق، مطالب زعماء الفرات المرفوعة الى سماحة حجة الاسلام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء لتقدمتها إلى المراجع الخاصة، و1، ص1.

DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650

41() للتفاصيل ينظر احمد ابراهيم محمد الظفيري، المصدر السابق، ص57

Electoral violence in the Diwaniyah District 1934-1936 AD: A study of its motives and political repercussions

Ahmed Ibrahim Muhammed

Al-Muthanna University/College of Education for Human Sciences

Abstract:
The research aimed to shed light on the phenomenon of electoral violence that accompanied the parliamentary elections during the royal era 1921-1958, and the period 1934-1936 was chosen because it witnessed an intensification of electoral violence in the country in general and the Diwaniyah district in particular, given its tribal composition and the involvement of candidates for elections in partisan currents that were violently wrestling to take The largest number of parliamentary seats during the search period

Keyword : Electoral amnesty, its principle, and its motives

DOI:10.52113/uj05/023-16/1641-1650